ترقية اللغة العربية
بين
التخطيط الإستراتيجي والاستثمار المؤسسي

توطئة:

المتدخل : أ.د أحمد حساني

ما يمكن لنا أنْ نشير إليه منذ البدء هو أنَّ المشروع النهضوي لترقية اللغة العربية يستدعي بالضرورة التخطيط الآني والاستشرافي، ووضع السياسات اللغوية الكفيلة، والاضطلاع بالتهيئة اللغوية، لتوفير جميع الظروف المواتية للنهوض باللغة العربية والحفاظ عليها، والعمل على الانتقال بها من المحلية إلى العالمية بوصفها مرتكزًا حضاريًا ما فتئ يسهم في البناء الحضاري للإنسان في تاريخ الأمة العربية الطويل، ويعزز حضورها في المسار التحولي للحضارة الإنسانية الجديدة .

ولا يتحقق هذا المشروع إلا بالعمل الدؤوب على تعزيز ترقية اللغة العربية ، وتحيينها في المؤسسات الفاعلة في المجتمع على اختلاف اختصاصاتها لكي تضطلع بدورها الطلائعي في البناء المؤسسي، وتأخذ المكانة اللائقة بها، وتُدْرَجُ ضمن التخطيط الشامل للتنمية، والدراسات المستقبلية للمشروع النهضوي والحضاري للأمة العربية .

تندرج هذه الورقة البحثية حينئذ، ضمن المشروع النهضوي الذي تعتمده الدراسات المستقبلية العربية، والهيئات العلمية، والمنظمات الإقليمية المنبثقة عن الجامعة العربية للحفاظ على اللغة العربية، والسير بها نحو الأفضل، بتجاوز جميع التحديات التي تواجهها لتواصل مسارها الحضاري في الواقع العربي والعالمي الراهن .

وفي ظل هذه الاهتمامات كلها التي أوردناها ، يكون خليقًا بنا نحن في هذا المقام أنْ نطرح كثيرًا من الأسئلة التي لها صلة بواقع اللغة العربية بين التخطيط الإستراتيجي والاستثمار المؤسسي الهادف. نجتزئ بذكر بعض هذه الأسئلة ههنا لأهميته :

1 . ما التحديات الكبرى التي تواجه اللغة العربية في المسار التحولي للحضارة الإنسانية الراهنة؟

2 . كيف يمكن لنا أنْ نستثمر بوعي علمي عميق الإنجازات العالمية في التخطيط اللغوي لترقية اللغة العربية ؟

3 . ما الآليات التي يمكن لنا استرفادها لتفعيل التخطيط اللغوي، وتحيين السياسات اللغوية وترشيد الآفاق الاستشرافية للسير باللغة العربية نحو الأفضل ؟

4 . ما المرتكزات الفاعلة التي يمكن اعتمادها لتعزيز الاستثمار اللغوي وتفعيله لإثراء اللغة العربية، والانتقال بها بيسر من المحلية إلى العالمية ؟

تسعى هذه الورقة البحثية التي نحن بشأنها إلى إيجاد إجابات كافية لمثل هذه الأسئلة انطلاقًا من التجربة العالمية في التخطيط اللغوي، وبالنظر في الوقت نفسه إلى الإمكانات المتاحة في واقع اللغة العربية الراهن لتفعيل الاستثمار اللغوي وتحيينه .

أولاً: الأسس والمنطلقات

إنَّ نظرة عجلى في المسار التحولي للحضارات الإنسانية عبر تاريخها الطويل تهدي لامحالة إلى أنَّ المضامين الثقافية، والقيم الحضارية للأمة المتجانسة في روافدها ومقوماتها تنتقل من جيل إلى جيل بواسطة اللغة في حركتها عبر الزمن، تلك الحركة التي تستمد قوتها من بنية اللغة نفسها التي تستحيل إلى سلطة فاعلة تقود المجتمع اللغوي نحو الأفضل في مسيرة المشروع النهضوي للأمة .

لقد أدركت القوى العظمى التي تفرض هيمنتها الاقتصادية على العالم اليوم سلطة اللغة ، لذلك فهي تسعى إلى تكريس مشروعها الثقافي والإعلامي واللغوي العابر للحدود والقارات وفق نسق ممنهج ، فإذا اللغات التي تُنْعَتُ عادة بالعالمية أو (اللغات المُعَوْلَمَة) تكتسح المجتمع الإنساني لتضفي عليه الطابع الاستهلاكي، يتعزز هذا الاكتساح بقوة ترويجية وتسويقية فائقة للغات الوافدة التي أضحت وسيلة إلزامية لمواكبة المتغيرات الاقتصادية والثقافية والحضارية بشكل عام.

ومن ههنا فإنَّ المتأمل في الخريطة اللغوية العالمية يدرك أنَّ تنوع اللغات وتوزيعها عبر العالم لا يقل أهمية عن توزيع الثروات والترويج لها وتسويقها ، فالمنافسة الاقتصادية بين القوى العظمى ترافقها منافسة لغوية معززة بمد ثقافي وإعلامي عابر للقارات باستخدام جميع الوسائط الفاعلة :

. الوسائط السمعية البصرية
. وسائط الحوسبة والرقمنة
. وسائط الإعلام والاتصال

أضحت اللغات حينئذ في ظل هذا التشكل السريع للحضارة العالمية مرتكزًا استراتيجيًا في المسار التحولي للحضارة الإنسانية الجديدة، ويتبدى ذلك جليًا في التغيرات الكثيفة التي حدثت في بداية الألفية الثالثة على مستوى الترويج اللغوي والإعلامي والثقافي بشكل عام ، وكانت هذه المتغيرات سريعة وشاملة وعميقة في الوقت نفسه .

1 . فهي سريعة لأنَّها تقتحم بنية المجتمع المتلقي (أو المجتمع الهدف) دون أنْ تترك له الفرصة الكافية للتهيؤ والمواجهة .

2 . شاملة: لأنَّها تحتوي بتأثيرها، وبما تمتلكه من وسائط جميع مقومات المجتمع المتلقي.

3 . عميقة لأنَّها تخترق المكونات الثقافية والحضارية إلى درجة الاستئصال في كثير من الأحيان لتعيد صياغتها وفق منطلقات، وأهداف عالمية جديدة.[1]

يشهد العالم اليوم حركة تداخل متزايدة في كل مجالات الحياة الاقتصادية والثقافية واللغوية، وأصفى صورة لهذا التداخل تتبدى في اللغات العالمية بوصفها الحامل المادي لهذه المتغيرات المتسارعة في بعدها الاقتصادي والثقافي واللغوي، معززة بقوة إعلامية عابرة للقارات. ولذلك فإنَّ الدراسات المستقبلية العالمية لم تغفل النظام اللغوي في أي خطة تعتمدها للتنمية البشرية والبناء الحضاري للإنسان .

إنَّ التركيز على حضور النموذج اللغوي في الدراسات المستقبلية يعود إلى أنَّ هذه الدراسات هي الفاعلة الإستراتيجية التي تحدد الوعي لتصور المستقبل ، بل تحدد نموذج المستقبل انطلاقًا من المعطيات الراهنة والآفاق المتوقعة، وتساعد هذه الدراسات على تجاوز آليات تشكيل الأنماط الاقتصادية والثقافية الفاشلة، واستبدالها بآليات أخرى أكثر فاعلية مع الأخذ بعين الاعتبار شروط التنمية الشاملة، وأثرها على الفرد والمجتمع في الواقع المحلي والعالمي.[2]

اللغة العربية : المقومات النهضوية والمرتكزات الحضارية.

إنَّ الأمر الذي لا يمارى فيه ولا يرد هو أنَّ المقومات اللغوية في كيان الأمة تعد رافداً لأي حركة نهضوية في المجتمع، مهما كانت التركيبة البشرية لهذا المجتمع، ولا يمكن لأي مجتمع أنْ يحقق أهدافه الإستراتيجية على المستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي بمعزل عن لغته الوطنية؛ لأنَّ نهضة الأمم عبر تاريخ الإنسانية الطويل رافقتها نهضة لغوية .

وتأسيسًا على هذا التصور لحضور اللغة في المد الحضاري فإنَّ اللغة العربية ، بالنظر إلى بعدها الحضاري والنهضوي والتداولي الآني، أضحت مقومًا أساسًا في المشروع النهضوي للأمة العربية الذي يعد نهضة لغوية في أصفى صورة لها ، ومن ههنا يصبح الاستثمار اللغوي هدفًا أساسًا لا يقل عن الأهداف السياسية والاقتصادية للأمة.

لقد نصت الخطة الشاملة للغة العربية على " أنَّ اللغة العربية هي أبرز مظاهر الثقافة العربية ، وأكثرها تعبيرًا وأثرًا بوصفها وعاء الوجدان القومي ، فلا ثقافة قومية بدون لغة قومية " [3]

ومن ههنا فإنَّ المتغيرات السريعة التي يشهدها العالم على المستوى اللغوي والإعلامي والثقافي بشكل عام تستدعي إيجاد نظام مؤسسي فعال يمكن له أنْ ينهض باللغة العربية، وينتقل بها من المحلية إلى العالمية باعتماد طرائق ناجعة، وسبل ميسرة تستثمر إنجازات المؤسسات اللغوية العربية(المجامع العربية والمؤسسات التابعة للجامعة العربية) من جهة، وتفيد من الاستراتيجيات والخطط اللغوية العالمية من جهة أخرى.

وتفعيلاً لهذا التوجه الآني والمستقبلي للنهوض باللغة العربية فإنَّ المؤسسات الرسمية في الدولة والمؤسسات التربوية والثقافية على وجه الخصوص، مدعوة لأنْ تضطلع بدورها في التهيئة بالتخطيط العلمي الهادف لواقع اللغة العربية محليًا وإقليميًا وعالميًا، ووضع التصورات الاستشرافية لتنمية اللغة العربية والسير بها نحو الأفضل لتواصل مدها الحضاري الذي بدأته منذ قرون خلت.

ومن ثمة فإنَّ حضور النظام اللغوي في التخطيط الإستراتيجي والاستثمار المؤسسي يعد تحولاً جذريًا في السياسات اللغوية العربية، ويعكس وعيًا حضاريًا عميقًا بضرورة وضع تصورات شاملة لحركية المجتمع

بجميع مكوناته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية واللغوية. إذا تحقق هذا التوجه في بعده الشمولي، فإنَّ اللغة العربية ستجد لها حيزًا يمكن لها أنْ تحتله بكل جدارة وأهلية واستحقاق في فضاء تعدد اللغات والثقافات الذي أصبح حقيقة واقعية لا يمارى فيها ولا ترد.

ولتحقيق هذا التكيف والاحتواء في الآن نفسه ، داخل فضاء تعدد اللغات والثقافات الذي أصبح حقيقة يفرضها الواقع العالمي الحالي والمستقبلي ، لابد من أنْ تنصرف الجهود والهمم إلى إعادة النظر في الخطط السائدة في المؤسسات العربية لتُدْرِجَ ضمن اهتماماتها المتعلم الأجنبي غير الناطق بالعربية ليتيسر نشر العربية عالميًا والترويج لها وتسويقها عن طريق الآخر الذي سيندمج بيسر في النظام اللساني والثقافي العربي.[4]

وانطلاقًا من هذا التصور فإنَّ نجاح أي رؤية مستقبلية للغة تتوقف إلى حد كبير على مدى قدرتنا على تشخيص الواقع اللغوي الراهن بموضوعية كاملة من جهة ، وعلى قدرتنا على حصر التحديات المستقبلية التي تواجه اللغة العربية في ظل التحولات التي يشهدها العالم بفعل حركة العولمة بكل أبعادها وصورها .

ثانيًا: التخطيط اللغوي: الأسس والمفاهيم

إنَّ أقل الناس اهتمامًا بالدراسات اللسانية الاجتماعية يدرك لا محالة أنَّ التخطيط اللغوي(Planification linguistique) أو السياسة اللغوية(Politique linguistique) أو التهيئة اللغوية (Aménagement linguistique) هي في كل الأحوال أنشطة مؤسسية مُوَجَّهَة ومُمَنْهَجَة من أجل إعادة تنظيم عناصر النسق اللساني في المجتمع اللغوي المعين، وفي فترة زمنية محددة لتحقيق أهداف شاملة مهيأة سلفًا وفق خطة ذات معالم واضحة .[5]

ظهر مصطلح التخطيط اللساني(اللغوي)Planification linguistique أول ما ظهر على يد Einer Haugen [6]عام 1959 في مقال له حول التقييس اللغوي في النرويج Norvege [7]،(التخطيط للغة قياسية في النرويج الحديث) . أصل المصطلح (التخطيط اللغوي) في اللغة الإنجليزية:Language planning،

ثم ترجم إلى اللغة الفرنسية بمكافئ:Planification Linguistique ، كان يقصد به آنذاك: طريقة التدخل في تنظيم البنية اللسانية (Structure linguistique) وتقييسها (Standardisation) .

توسع المفهوم في نهاية الستينيات وأخذ منحى آخر ليشمل كل تدخل ممنهج يسمح بإيجاد حلول ناجعة للمشاكل الناتجة عن الوضع السوسيو. لساني (Socio – linguistique) لمجتمع لغوي معين. تحدد هذا المفهوم الجديد الموسع على يد كل من :Junudd . Fishman . Rebin . Das Gupta .وهي المجموعة نفسها من الباحثين التي استخدمت مصطلح :السياسة اللغويةPolitique linguistique .

ظل المصطلحان، التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية، سائدين وشائعين بين أهل الاختصاص، لكن في السبعينات ظهر مصطلح آخر في كندا في إقليم الكيبك (Quebec) هو مصطلح: التهيئة اللسانية (Aménagement linguistique)، كان الانصراف إلى هذا المصطلح الجديد بإيحاء من – Jean Claude Corbeil [8] أثناء مشاركته في صياغة ميثاق اللغة الفرنسية في إقليم الكيبك Quebec (كندا) Canada سنة 1977.[9]

ترتبط هذا المصطلحات كلها بالتنمية الشاملة بكل مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع المتعدد الثقافات واللغات على وجه الخصوص، من أجل إيجاد الوسائط الفاعلة لنقل المعرفة وتحويل المعلومات، والحرص الشديد على تحديث هذه الوسائط باستمرار، وتحيينها، وتفعيلها لتعزيز النظام التواصلي بين أفراد المجتمع . [10]

أضحت السياسات اللغوية مرتكزًا أساسًا في الأنظمة الدولية ، فكل دول العالم تتبنى سياسات لغوية حسب الخصوصيات المحلية للوضع السوسيو. لساني للمجتمعات، قد تكون هذه السياسات معلنة أو غير معلنة، كما نجد ذلك في أمريكا، فهي لا تعلن عن سياستها اللغوية القائمة أساسًا على تفضيل لغة الأغلبية ، فهي لغة الدولة المحلية الرسمية التي تستخدم في المؤسسات الرسمية والإدارات العمومية.

هناك عاملان للسياسة اللغوية إزاء الوضع الاجتماعي المتعدد اللغات والثقافات:

العامل الأول: عامل المكان: تقوم السياسة اللغوية على علاقة اللغة بالمكان وتوزيعها حسب الأقاليم التي تكوّن جغرافية الدولة، فلكل إقليم لغته وثقافته، وتعتمد السياسة اللغوية في هذه الحالة على نتائج دراسات علم الاجتماع اللساني Sociolinguistique واللسانيات الجغرافية، نجد هذه السياسة اللغوية معتمدة في سويسراSuisse وكندا Canada وبلجيكا Belgique .

العامل الثاني : عامل الحرية الفردية: تعتمد السياسة اللغوية على مبدأ الحريات الفردية، حيث تقر الدولة بتعدد اللغات الرسمية التي تستخدم بالتساوي في مؤسسات الدولة، وللمواطن الحق في استخدام اللغة التي تناسبه ، فالاستعمال اللغوي في هذه الحالة هو اختيار حر من عدة أنساق لغوية متاحة يلجأ إليه المتكلم.[11]

يتبدى التخطيط اللغوي في مظاهر وإجراءات متعددة منها:

1 . التنقية اللغوية(Language Purification): تصفية النظام اللغوي من العناصر اللغوية الدخيلة، أصفى صورة لهذا الإجراء نلفيها في التجربة التركية عندما أقدم مصطفى كمال أتاتورك Mustafa Kemal Atatürk 1881 . 1938 عام (1927) في إطار سياسة التتريك [12]على تغيير نظام الكتابة في اللغة التركية، والانتقال من الكتابة العربية إلى الكتابة اللاتينية، وتصفية الرصيد المعجمي التركي من المداخل اللغوية العربية والفارسية، فالتخطيط ههنا إجراء لساني بقرار سياسي .

2 . ترقية اللغة أو الإصلاح اللغوي(Language reform): ومن أمثلة هذا الإجراء ترقية لغة بذاتها من بين مئات اللهجات أو اللغات المستعملة في مجتمع معين، كما حدث ذلك في تنزانيا بترقية اللغة السواحلية لتصبح لغة وطنية ، والحالة نفسها تلاحظ في ترقية اللغة الماليزية لتحل محل لغة المستعمر في أرخبيل أندونيسيا، وهي اللغة التي تم اختيارها من بين 200 لهجة مستعملة في جزر أندونيسيا.

3 . إحياء اللغات الميتة(Language Revival) : أحسن مثال على هذا الإجراء هو إحياء اللغة العبرية التي كانت لغة مهجورة في إطار مشروع حضاري . لساني بقرار سياسي معزز بتخطيط مؤسسي تقوده الأكاديمية العبرية، يهدف إلى تقييس اللغة العبرية وتحديثها .

4 . إحلال اللغات الوطنية محل اللغات الأجنبية في التعليم: وهو الإجراء الغالب خاصة لدى الدول التي تحررت من الهيمنة الأجنبية، منها تجربة الجزائر في التعريب .

5 . تحديث المفردات (Lexical modernization) : أُعتمد هذا الإجراء في سويسرا في إطار تنمية اللغة بإشراف مؤسسة أكاديمية (مركز المصطلحات التقنية)، يهدف هذا الإجراء إلى تكوين رصيد أو ذخيرة لغوية وتحديثها باستمرار ونشرها وتعميم استعمالها .

6 . الدفاع عن منزلة لغة ما: ويتم هذا الإجراء في إطار المنافسة بين اللغات، إنْ لم نقل الصراع، وهو الوضع الحالي الذي تعيشه اللغات العالمية السائدة بفعل القوة الاقتصادية كالإنجليزية والفرنسية وغيرها من اللغات الأوروبية، أو بعدد الناطقين بها كالإسبانية والبرتغالية والصينية والعربية.[13]

ثالثًا: السياسة اللغوية والتهيئة اللسانية:

السياسة اللغوية Politique linguistique أو التهيئة اللغويةAménagement linguistique هي كل سياسة تعتمدها الدولة الوطنية، أو أي منظمة إقليمية، أو دولية بشأن لغة معينة، أو مجموعة من اللغات المستعملة الخاضعة لسياستها من أجل تغيير وضع لغوي نحو الأفضل، أو من أجل تحقيق أهداف سياسية معينة .

تقوم السياسة اللغوية على الإجراءات الآتية :

1 . القيام بدراسات تشخيصية ماسحة للوضع اللغوي في المجتمع المعين.

2 . وضع تصورات ومبادئ التهيئة اللغوية بناء على معطيات الدراسة التشخيصية.

3 . اتخاذ القرار (المؤسسات التشريعية والتنفيذية للدولة، أو المنظمة الإقليمية أو الدولية).

4 . تنفيذ خطة التهيئة اللغوية باعتماد الوسائل المتاحة والمعدة سلفًا.

5 . التقويم المستمر للإنجازات المحققة . [14]

السياسة اللغوية حينئذ هي مجموعة من القرارات تُتخذ على مستوى سلطة محلية، أو منظمة إقليمية أو دولية، بناء على وضع لغوي معين من أجل الحفاظ عليه، أو تغييره ليتماشى مع المشروع النهضوي للمجتمع .

ولابد لنا أنْ نشير في هذا المقام الذي نحن بشأنه إلى أنَّ مصطلح السياسة اللغوية، والتخطيط اللغوي قد يتداخلان أحيانًا لدى بعض الباحثين في ميدان الدراسات الاجتماعية . اللسانية إلى درجة تُوهم بأنهما مترادفان. ولذلك انبرى بعضهم يبحث عن الفرق بين المصطلحين ، ويؤسس للحد بينهما. يقول لويس

كالفي[15] في هذا السياق : " نحن نعتبر السياسة هي مجمل الخيارات الواعية المتخذة في مجال العلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعية ، وبالتحديد بين اللغة والحياة في الوطن ". [16]

أمَّا التخطيط فهو الجانب العملي التنفيذي للسياسة اللغوية. وقد أومأ إلى ذلك لويس كالفي قائل: " التخطيط اللغوي هو البحث عن الوسائل الضرورية لتطبيق سياسة لغوية، وعن وضع هذه الوسائل موضع التنفيذ " [17] بحكم أنَّ التخطيط في دلالته الاصطلاحية العامة هو " رُكن من أركان المؤسسة وصناعة الأفكار فيها، فهو يُحدّد الأهداف، ويضع السياسات، وطرق العمل، وإجراءات التنفيذ، والتنبؤ الجيد لتقليل الأخطاء، وتحديد الزمن والميزانية" .[18]، فإذا هو إجراء مؤسسي ناتج عن وجود مشكلة لسانية مرتبطة بالوضع السوسيو . لساني أو الثقافي في المجتمع المعين.

وتأسيسًا على هذا التصور فإنَّ أي سياسة لغوية لا يمكن لها أنْ تحقق أهدافها إلا عن طريق التخطيط الاستراتيجي، والمقصود به توفير الوسائل الكفيلة بتطبيق هذه السياسة، أو تلك، وتنفيذها. لذلك يمثل التخطيط اللغوي إجابة منظمة ومنهجية تستند في آن واحد إلى تصور سياسي، وإلى إطار نظري علمي .[19]

وفي كل الأحوال فإنَّ السياسة اللغوية بوصفها تصورًا شموليًا لوضع لغوي معين، والتخطيط اللغوي بوصفه إجراءً تنفيذيًا للتصور السياسي في الواقع اللغوي الفعلي، يعكسان في أصفى صورة لهما تَدَخُّلَ الإنسان في توجيه الأنظمة اللغوية وإدارتها، وفق خطة مؤسسة ذات معالم واضحة . وهذا التدخل كان مألوفًا منذ القدم . وتجدر بنا الإيماءة ههنا إلى العمل الذي قام به شارل كوينت(Charles Quint1500-1558) الذي قرر في سنة 1550م أنْ يجعل اللغة الإسبانية تحل محل لغة الهنود الأمريكيين بتصور سلسلة من المراحل المتميزة لهذا النوع من التدخل. [20]

المراحل كما تصورها مشروع شارل كوينت :

1 . مرحلة التفكير في المشكلة اللغوية وتحليل الوضع : كان هذا الأمر محددًا بمسألة دينية: هل يمكن تدريس تعاليم الدين المسيحي بلغة الأيمارا[21] أو بلغة الكيشوا[22]؟
2 . مرحلة اتخاذ القرار (في هذا المثال : استخدام اللغة الإسبانية لتمسيح الهنود).

3 . مرحلة التطبيق، أو وضع القرارات موضع التنفيذ التي يفترض أنَّها اقتضت تعليم اللغة الإسبانية قبل تعليم الدين المسيحي بهذه اللغة. [23]

يتبدى لنا حينئذ أنَّ قرار شارل كوينت (Charles Quint1500-1558) يشكل خيارًا في السياسة اللغوية، وأمَّا احتمال وضعه موضع التنفيذ على الساحة الأمريكية الجنوبية فيشكل تخطيطًا لغويًا.[24]

رابعًا: الاستثمار اللغوي فاعلية مؤسسية:

إذا ما تأملنا مليا الحقل اللغوي لمصطلح الاستثمار نلفي دلالته المعجمية تنصرف إلى طلب الثمر، والسعي للحصول عليه والانتفاع به. من هذه الدلالة اللغوية يستمد مفهوم الاستثمار في البيئة الاقتصادية دلالته الاصطلاحية ، فهو حينئذ " تخصيص رأسمال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة، أو لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية ". [25]

يرتبط الاستثمار في المعارف واللغات بالتنمية البشرية ، إذ إنَّ الهدف الرئيس من التنمية هو تهيئة بيئة مناسبة، وظروف مواتية من أجل أنْ يعيش الإنسان حياة أفضل، وأنْ يكون عنصرًا فعالاً في حركية المجتمع في مساره النهضوي بجميع روافده الثقافية والاقتصادية.

وانطلاقًا من هذا التصور أضحت التنمية البشرية المرتكز الأساس للتنمية الاقتصادية ، إذ يعد العنصر البشري أهم عنصر في التنمية الاجتماعية والاقتصادية . [26]

أخذت التنمية البشرية تقترب من التنمية الاقتصادية وتشترك معها في تشكل المفاهيم والاصطلاحات، الأمر الذي أدى إلى ظهور مصطلحات أصبحت شائعة لدى أهل الاختصاص، منها:

1 . تنمية الرأسمال البشري

2 . تنمية العنصر البشري

3 . تنمية الموارد البشرية

4 . التنمية البشرية

ويجدر بنا أنْ نشير في هذا المقام إلى أنَّ مصطلح التنمية البشرية أعتمد في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) سنة 1990. [27]

يشمل المجال الإجرائي للتنمية البشرية المبادئ الآتية :

1 . تنمية العنصر البشري : الاستثمار في قدرات البشر.

2 . من أجل العنصر البشري : توزيع ثمار النمو الاقتصادي توزيعًا عادلاً في نطاق واسع.

3 . بواسطة العنصر البشري: إعطاء كل فرد في المجتمع فرصة المشاركة في التنمية .

يتحقق مشروع التنمية البشرية باعتماد الخطوات الآتية :

1 . وضع أهداف واضحة المعالم وقابلة للتحقيق.

2 . دراسة البيئة الداخلية للمجتمع المعيَّن ، وتحليل العناصر التي لها صلة بواقع التنمية (الوقوف على نقاط القوة ونقاط الضعف).

3 . دراسة البيئة الخارجية للمجتمع (الوقوف على الإمكانات المتاحة وتحديد التحديات) . [28]

إنَّ انصراف الدول الكبرى إلى الاستثمار اللغوي يجد مسوغًا له في أنَّ العائد الاقتصادي للأنظمة اللغوية، والترويج لها، وتسويقها، أضحى مطلبًا إستراتيجيًا من حيث كونه مرتكزًا ثقافيًا وحضاريًا من جهة، ومرتكزًا اقتصاديًا من جهة أخرى، فالعلاقات الاقتصادية والتجارية لا يمكن لها أبدًا أنْ تكون خارج النظام اللغوي. يقول المستشار الألماني الأسبق ويلي براندت (Willy Brandt)[29] في هذا الشأن : "إذا أردتُ أنْ أبيعك بضاعتي، يجب أنْ أتحدث بلغتك، وإذا أردتَ أنْ تبيعني بضاعتك، فعليك أنْ تتحدث الألمانية".[30]

و مما لا يغرب عن أحد هو أنَّ عالم المعرفة في هذه المرحلة الحاسمة من مراحل تشكل الحضارة الإنسانية الجديدة يشهد تحولاً عميقًا، وسريعًا في الآن نفسه. في ظل هذا الوضع أمست مصطلحات ثورة

المعلومات، وثورة التقنية سائدة وشائعة بين الناس ، إذ ما فتئت تعزز حضور المعرفة في الحقبة الحالية من تاريخ المسار التحولي لتشكل الحضارة الإنسانية الجديدة .نورد بعض هذه المصطلحات ههنا لأهميتها:

1 . مجتمع المعرفة.

2 . المجتمع المعلوماتي.

3 . مجتمع الحاسوب .

4 . مجتمع ما بعد الصناعة.

5 . مجتمع ما بعد الحداثة.

6 . مجتمع اقتصاد المعرفة.

7 . المجتمع الرقمي. "[31]

اكتسبت اللغة حينئذ شرعية الانتماء إلى النظام الاقتصادي للمجتمع، وأضحت المعرفة في بعدها اللغوي صناعة قابلة للتسويق والترويج، " فأخذت اللغة بعدًا اقتصاديًا جديدًا إلى جانب البعد الثقافي والحضاري الذي كانت تضطلع به دائمًا".[32]

وما كان ذلك إلا لأنَّ المعرفة في بعدها الحضاري معطى لغوي، إذ إنَّ اللغة تعد عاملاً أساسًا في إنتاج المعرفة وتحويلها وتسويقها والترويج لها، باتخاذ جميع الوسائط الفاعلة والمتاحة في ظل تطور أنظمة الإعلام والاتصال .

وفي هذا الصدد يرى بعضهم أنَّ " حركية اللغة العربية وحيويتها مرتبطة بكيفية تدبير المسألة اللغوية من الداخل والخارج ، أي البحث عن التوازنات اللغوية التي تجعل اللغة العربية في المركز الأول الذي يُدعم باستثمار الازدواجية والتعددية الاستثمار الأمثل، ويؤسس للسّلم اللغوي المبني على سياسة لغوية واعية وهادفة ، وتخطيط لغوي محكم ، واستعداد لغوي داخلي وخارجي يجعل العربية لغة المعرفة التكنولوجية ولغة التنمية". [33]

ومما لاريب فيه هو أنَّ المجتمعات العربية الحديثة أصبحت قوة بشرية وسوقًا عربية مشتركة، وتمتلك ثروة طبيعية وخريطة جغرافية كبيرة ونوعية ، غير أنَّ نسبة النمو فيها ضعيفة، ويعود هذا الوضع بالأساس إلى عدم تطوير اقتصاد المعرفة القائم على اللغة أساسًا.[34]

يقول **الفاسي الفهري:** "إنَّ تعميم العربية باعتبارها لغة التواصل الملائمة لدى القوى العاملة التي ستمكن من الزيادة في سرعة التنفيذ والإنتاج، بل إنَّ تعزيز العربية في الإدارة والاقتصاد والاتصال والتكنولوجيا شرط ضروري للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، وإنَّ استعمال العربية بصورة ملائمة في تقنيات الإعلام الجديدة ستمكن من اتساع مجالها ودمقرطتها". [35]

إنَّ أدنى تأمل في الخريطة السياسية للعالم والتكتلات الاقتصادية الدولية في بداية الألفية الثالثة يهدي إلى أنَّ سيرورة العلاقات الاقتصادية قائمة أساسًا على اللغة العالمة، تلك اللغة التي تحمل المفاهيم والمصطلحات العلمية والتكنولوجية، وهي اللغة التي لها حضور فعال في تشكل المعرفة، وتحويل التكنولوجيا، ونشرها والترويج لها.

ويمكن للغة العربية أنْ تكون لغة عالمة ذات بعد عالمي، وأنْ تسهم في التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية، وأنْ تضطلع بدورها الحضاري والاقتصادي في الآن نفسه، فهي مهيأة لأنْ تكون كذلك، وذلك للأسباب الآتية :

1- قدرة اللغة العربية على استيعاب المفاهيم العلمية والمصطلحات التقنية في المجال التكنولوجي والإلكتروني والرقمي والمجال السمعي البصري .

2 . قابلية الاستثمار في اللغة العربية للنمو ، نظرًا لاتساع سوق اللغة العربية في المنطقة العربية، وتزايد الطلب على الأنظمة التقنية المعربة .

3- تفاعل الثقافة العربية والإسلامية مع ثقافات العالم المختلفة عبر شبكة الإنترنت وتنامي رغبة المستخدم العربي في إثبات ذاته من خلال لغته العالمية ، وإقبال غير العرب على برامج تعلمها.[36]

يكون حريًا بنا في نهاية هذا البحث أنْ نقدم التوصيات الآتية :

أولاً: تفعيل قانون اللغة العربية الصادر عن المجلس الدولي للغة العربية، بالتنسيق مع المنظمات التابعة للجامعة العربية، واتحاد المجامع العربية وتحيينه، وتعزيزه بالمبادرات المحلية والإقليمية لترقية اللغة العربية، وإدماجها في المؤسسات الثقافية والاقتصادية .

ثانيًا: اعتماد سياسة لغوية شمولية ذات بعد مستقبلي، وتخطيط لغوي مؤسسي، يأخذان بعين الاعتبار

التأثير الاقتصادي للغة العربية العالمة (لغة المفاهيم والمصطلحات العلمية)، وتعزيز حضورها في السوق عن طريق الاستثمار.

ثالثًا : التنسيق المحكم بين الدول العربية والمنظمات الثقافية والتربوية الفاعلة، لتبني مشروع لغوي مستقبلي، يأخذ بعين الاعتبار الواقع المحلي والإقليمي والعالمي للغات .

رابعًا: استثمار العلاقات الاقتصادية التي تربط الأمة العربية بالعالم لتمرير مشروع اللغة العربية العالمة، وتعزيزه لعولمة اللغة العربية.

خامسًا: استثمار المكانة السياسية والاقتصادية والثقافية للعالم العربي، وتأطيرها وفق سياسة شاملة لنشر اللغة العربية، وتصدير برامجها، والترويج لها لتجد لها حيزًا يمكن لها أنْ تحتله بين اللغات العالمية .

سادسًا: ربط الصلة بالجالية العربية والإسلامية، وتفعيل دور السفارات والمراكز الثقافية لتنمية نزعة الإحساس بالهوية ، والمميزات الثقافية والحضارية للأمة العربية والإسلامية، وتعزيز حضور اللغة العربية في هذا الوسط الذي يتميز بالتنوع والثراء والعالمية.

سابعًا: تشجيع المؤسسات العامة (الحكومية)، والخاصة على إدماج اللغة العربية في مشارعها الاستثمارية، وإصدار قرارات ومراسيم في هذا الشأن .

ثامنًا: تحسيس المستثمرين العرب والأجانب بالبعد الاقتصادي للغة العربية .

تاسعًا: ترقية تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها بوضع برامج معدة سلفًا، يمكن تصديرها والترويج لها وتسويقها، وتعميم امتحان شهادة الكفاءة في إتقان اللغة العربية ، وإلزامية كل من يرغب في الالتحاق بأي مؤسسة عربية على أنْ يحصل عليها.(العرب والأجانب على حد سواء).

هوامش البحث

[1] . ينظر عصمت الحسين ، العالم الإسلامي وتحديات العولمة ، مجلة الكلمة العدد19 (1998) قبرص، ص78 .

[2] . عبد العزيز بن عثمان التويجري ، ندوة الثقافة العربية وتحديات العولمة، مجلة التربية عدد128(1999) الدوحة ، قطر ، ص70.

[3] . المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (Alecso)، الخطة الشاملة للثقافة العربية صيغة 1996.

[4] . ينظر: أحمد حساني المرتكزات اللسانية لتعليمية اللغة العربية في وسط تعدد اللغات والثقافات، الندوة الدولية حول : مكانة اللغة العربية بين اللغات العالمية أيام 6ـ 8 نوفمبر2000 المجلس الأعلى للغة العربية الجزائر، نصوص أعمال الندوة ص70.

[5]- Voir, Rakissouiligri Mathieu: Planification et politique linguistique dans certains pays sélectionnés d'Afrique **de** l'ouest . UNISCO, Addis Abeba ,2002 ,p4.

[6] . Einer Haugen (1906 – 1994) باحث لساني اجتماعي من أصول نرويجية ، أستاذ في جامعة Harvard الأمريكية مهتم بالوضع السوسيو . لساني النرويجي، ينسب إليه وضع مصطلح التخطيط اللغوي ابتداء من عام 1959 في دراسة له موسومة بـ: La planification d'une langue standard en Norvège moderne Planning for a Standard Language in Modern Norway/

[7] . Planning for a Standard Language in Modern Norway", *Anthropological Linguistics,* 1/3, 8-21

[8] .Jean-Claude Corbeil ولد سنة 1932 في Montréal كندا أستاذ وباحث لساني في منطقة الكيبك (كندا) .

[9]- Voir, LOUBIER, Christiane (1994). L'aménagement linguistique au Québec : enjeux et devenir, Montréal, Office de langue française, coll. « Langues et sociétés ». p 27.

[10] - Voir, Louis – Jean Rousseau ,Terminologie et aménagement des langues ,Langages (2005) ,V39,NO157,p2.

[11] - Voir, LOUBIER, Christiane, OP CIT p28.

[12] . تغييرات أتاتورك في المجتمع التركي (Atatürk Devrimleri) كانت سلسلة من عدة تغييرات في المجالات السياسية، القانونية، الثقافية، الاجتماعية والاقتصادية شهدها المجتمع التركي خلال فترة حكم مصطفى كمال أتاتورك ما بين 1923 وحتى وفاته عام 1938. في 1 نوفمبر، 1928، قدمت الأبجدية التركية الجديدة من قبل لجنة اللغة بمبادرة من أتاتورك، لتحل محل المستخدمة سابقًا (الكتابة العربية والفارسية). وكان اعتماد الأبجدية اللاتينية وتنقية الكلمات المستعارة الأجنبية جزء من برنامج التحديث الذي قام به مصطفى كمال.

[13] . للتوسع أكثر ينظر :

أ . فواز عبد الحق الزبون ، دور التخطيط في خدمة اللغة العربية والنهوض بها . مجمع اللغة العربية الأردني ، www.majmaorg.jo

ب . د.عيد عبد الله الشمري ، تعارض المصالح في السياسة والتخطيط اللغوي من الاستعمار إلى العولمة اللغوية ، الاقتصادية العدد 5888 (24 نوفمبر 3009) النسخة الإلكترونية www.aleqt.com

[14] - Voir, Jean-Michel Eloy, **Aménagement** “ou” Politique linguistique ? ,Mots (1997).V52No52P8.

[15] _ لويس جون كالفي (Louis-Jean Calvet) من مواليد 1942 بمدينة بنزرت (تونس) مهتم بالدراسات الاجتماعية . اللسانية ، من أهم مؤلفاته : حرب اللغات والسياسات اللغوية (La guerre des langues et les politiques linguistiques (2005))

[16] . لويس جان كالفي ، حرب اللغات والسياسات اللغوية ، ترجمة د. حسن حمزة ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2008.ص 221.

[17] . المرجع نفسه ص 221.

[18]- ينظر الأزهري، محي الدين. الإدارة من وجهة نظر المنظمة، القاهرة: دار الفكر العربي، 1979، ص171.

[19] . ينظر مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة الحلقة الثالثة : السياسة اللغوية القومية للغة العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس 2010 ، ص 25.

[20] . لويس كالفي المرجع المذكور سابقًا، ص 221 .

[21] - **لغة أيمارا** (Aymara)هي لغة تنتمي إلى مجموعة اللغات الأيمارية. وهي من لغات الأمريكيين الأصليين التي ما زال يتحدثها أكثر من مليون نسمة– تعد الأيمارا لغة رسمية في كل من بيرو وبوليفيا (إلى جانب كل من الإسبانية والكيتشوا)، كما يتحدثها - بدرجة أقل - بعض سكان تشيلي وشمال غرب الأرجنتين.

[22] - **كيشوا** (Qhichwa) هي عائلة لغوية نشأت في وسط جبال الأنديز التي تمتد عبر الجزء الغربي من أمريكا الجنوبية.

[23] . المرجع نفسه ، ص 221.

[24] . ينظر المرجع نفسه ، ص 221.

[25] . علي الفضل ، الاستثمار والتنمية البشرية ، ينابيع العدد (26) رمضان . شوال 1429 ص116.

[26] . ينظر المرجع نفسه ، ص 114.

[27] . ينظر المرجع نفسه ، ص 114.

[28] - ينظر المرجع نفسه، ص 114.

[29] . ويلي برانت Willy Brandt(1913 . 1992) سياسي ألماني ، شغل منصب مستشار ألمانيا في الفترة ما بين 1969و1974.

[30] . عمارة محمد ، الأمة العربية :قضية الوحدة ، دار الوحدة ، بيروت 1984ص75.

[31] . المؤتمر الدولي الأول : مجتمع المعرفة ، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس (ديسمبر) 2007 ص13.

[32] . الشريف حسن ، العولمة والثقافة واللغة : القضايا الفنية في أسئلة اللغة، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب ، الرباط 2002، ص 43.

[33] . عبد الرحمن يجيوي ، تنمية اللغة ولغة التنمية في الوطن العربي ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة (ديسمبر) 2011 ص3.

[34] . ينظر محمد سبيلا، اللغة، دار توبقال للنشر، سلسلة دفاتر فلسفية، ط 1994.

[35] . الفاسي الفهري، اللغة العربية، أسئلة التطور الذاتي والمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية ط 1، 2005 ص 15.

[36] . ينظر سعيد أحمد بيومي ، أم اللغات ، دراسة في خصائص اللغة العربية والنهوض بها، ط 1، 2002. ص10.